

أثر الأسعار في تلبية الحاجات ومتطلبات المعيشة في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الثالث الهجري

م. ا. عادل عباس جسام

أتسمت الحياة الاقتصادية للدولة العباسية في عصرها الأول بالحيوية لما انطوت عليه من انفتاح واسع أكثر تحرراً مما كانت عليه الدولة في عصرها الأموي والذي شابه بعض الانغلاق والتوجس والمحلية بسبب الطابع السياسي المختلف لكلتا الدولتين فرضته طبيعة الثورة العباسية وانفتاحها على الاصول غير العربية.

وبناءً على ما تقدم فقد زخرت بغداد في عصورها الاولى بجميع الفعاليات الاقتصادية والفكرية ، وبدت مدينة جاذبة وحاضنة لكل من يجد في نفسه الكفاءة والقدرة على تقديم وتلقي الخبرات على حد سواء.

فلا غرو والحالة هذه من ان نجد بغداد كثر ساكنيها ، وازدانت بمظاهر الرقي والتطور ، وراجت عمليات الطلب على المواد الكمالية ، ونشأت طبقة من المثرين عاشوا حياة مخملية ، وفي نفس الوقت كانت هناك فئات اخرى لا تكاد ان تقيم اود معيشتها ، فكلما كانت هناك حياة ترف وبذخ تقابلها حياة بؤس وفقر ، وأن هذا التناقض في المجتمع فرض علينا أن نبحث ونغوص فيه لنبين مستوى معيشة الناس بشكل عام من النصوص على قلتها والتي عنت بأسعار المواد والحاجات التي تمس القوت اليومي للرعية وايضاً

حياة البذخ والثراء لطبقة الاغنياء مع الاخذ بالنظر الايرادات من رواتب واجور.

وقد اقتضت خطة البحث كما هو مدون في ثبت المحتويات في الصفحة السابقة من ان تأخذ هذا السياق ، أذ تضمن الفصل الاول العوامل المؤثرة في ثبات الاسعار ، وأن هيبية وقوة الدولة في اول امرها مع توفرها على مؤسسات رصينة قد اسهم في ثباتها وديمومتها.

في حين تناول الفصل الثاني اثر الاسعار في احوال العامة ومستوى المعيشة مع البحث في الاجور والرواتب في القطاعين العام والخاص مع تحديد مستوى الدخل والحد الادنى للمعيشة والله الموفق.

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في ثبات الأسعار

الاستقرار السياسي (هيبية وقوة الدولة)

١- الخلافة والوزارة :

قامت الدولة العباسية على أشلاء وأنقاض الدولة الأموية بعد الثورة التي أستعر أوارها في خراسان وأمتد لهيبها في كل أنحاء الشرق الإسلامي لتصل إلى العراق وانتهت بمعركة الزاب والتي أجهز فيها على جيش مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية.

ولم يكن من اليسير أن نتناول قوة وهيبية الدولة العباسية في أول حكمها دون الإشارة إلى ما فعله الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ) الذي كان يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة ، إذ كان حازماً ومديراً ودقيقاً في محاسباته ، وانه اشار إلى ذلك من قبل ، حين ذكر خلفاء بني امية ووصفهم بأنهم (لم يزلوا على استقامة حتى أفضى أمرهم إلى أبنائهم المترفين وكان همهم مع عظم شأن الملك قصر الشهوات وإيثار اللذات فسلبهم الله العز ونقل منهم النعمة)^(١).

وعمل المنصور على إيجاد النظام والرخاء للذين جنا ثمارهما هارون الرشيد ومن جاء بعده^(٢)، فقد كان حريصاً على توفير بيت المال^(٣)، وكان ولاية البريد في الأفاق كلها يكتبون له في كل يوم بأسعار القمح و الحبوب والأدم وسعر كل مأكول وبما يرد بيت المال، فإذا رأى الأسعار على ما بها أمسك، وإن تغير شيء منها عن حاله كتب إلى الوالي والعامل هناك وسأل عن العلة التي نقلت ذاك عن سعره، فإذا ورد الجواب بالعلة تلتطف لذلك برفعه حتى يعود سعره إلى حاله^(٤).

وشدّد المنصور في سياق بحثه عن موضع لإنشاء عاصمة للدولة العباسية على ضرورة مراعاة الاختيار لتلبية متطلبات الرعية إذ قال: (إنما أريد موضعاً يرتفق الناس به ولا تغلو عليهم الأسعار، ولا تشتد فيه المؤونة، فأني إن أقمت في موضع لا يجلب إليه من البر والبحر شيء، غلت الأسعار وقلت المادة، واشتدت المؤونة وشق ذلك على الناس)^(٥).

ولم يكن الخليفة العباسي الاول ابو العباس السفاح (١٣٢ - ١٣٦ هـ) اقل حرصاً ممن خلفه، فقد كتب جماعة اليه يذكرون ان منازلهم أخذت منهم وأدخلت في البناء الذي امر به ولم يعطوا اثمانها فوق: (هذا بناء أسس على غير تقوى)، ثم امر بدفع قيم منازلهم اليهم^(٦)، ولم تذكر المصادر اثمان تلك المنازل ليتسنى لنا معرفتها.

وكذلك عمل الخليفة المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) على رفع قيمة وهيبة الدولة في اول أمرها، أذ أمر بقوم اصابهم قحط بأن يقدر لهم قوت سنة القحط والسنة التي تليها^(٧)، وكتب في رقعة لغارم: (خذ من بيت مال المسلمين ما تقضي به دينك وتقر به عينك)، وأفتتح هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) مدينة هرقله ثلاثة أيام واباحها^(٨).

وابلغ مثال على قوة الدولة ورسوخ مؤسساتها أن الخليفة المأمون (١٩٨ - ٢٩٨ هـ) عندما اراد القبض على أبراهيم المهدي^(٩)، الذي توارى عن الانظار

ولحظه حارس وهو بزي امرأة في دروب بغداد فضبطه ، فعرض عليه خاتم سعره ثلاثون الف درهم فأبى الحارس وسلمه الى صاحب الشرطة ^(١٠) ، وأمر الخليفة المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) إذ بان خروجه من بغداد الى سر من رأى ونشوب حريق الجمل في بغداد بتفريق خمسة الاف الف درهم على المتضررين من أهل البضائع اليسيرة ^(١١).

وبلغ من هيبة الدولة أن رسم اصحاب الدواوين صغارهم وكبارهم أن لا يقوموا في الديوان لأحد من خلق الله ممن يدخل عليهم ^(١٢) ، ويُعتب من هو والي بالقيام لأحد الرعية لأنه يعد ذهاب السياسة ^(١٣).

وينسحب الأمر على الوزارة ، اذ استمر منصب الوزير وزيد هيبه حتى أن الخليفة الواصل (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ) أمر أن لا يرى الناس الوزير محمد الزيت الآ وقام له ^(١٤) ، وصار توقيع الوزارة أمراً واجباً فقد عاتب الخليفة المعتصم (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) وزيره عبيد الله بن سليمان بأن (أبتذل مجلس الوزارة لقيامه بوجه تاجر) ^(١٥).

٢. القضاء :

ترسخت مفاهيم القضاء في العصر العباسي الأول (عصر القوة) ، فبعد ان كان عمل القضاة مقصوراً على اصدار الأحكام استحدثت وظيفة قاضي القضاة وانيطت بأبي يوسف (ت ١٨٢ هـ) الذي اشرف على أمر تعيين القضاة وعزلهم وتفقد اعمالهم واحكامهم وبهذا اصبح للقضاء ولاية خاصة به ^(١٦).

ومن مظاهر علو شأن القضاء آنذاك ان الناس في بغداد يحضرون المرافعات في المحاكم ^(١٧) ، ولعمري انها اقصى مقتضيات الحرية والشفافية وترسيخ مبادئ العدالة ، بل وان بغداد شهدت المظاهرات في اكثر من مرة للمطالبة بالحقوق ^(١٨).

ان الأخلال في عمل القضاء يعني بالضرورة ضعف مؤسسات الدولة وبالتالي سقوط هيبتها ، وقد شَخَّصَ هذا الأمر بشكل مبكر القاضي التتوخي (

ت ٣٨٤ هـ) واتخذ من سياسة الوزير ابن الفرات منذ سنة ٣٣٠ للهجرة وما بعدها مثلاً لتردّي أمر القضاء وظهور حالات الفساد والمحسوبية والرشوة الذي أخلّ بمجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(١٩).

٣- الأمن :

نُعْمَت الأمصار الإسلامية ومنها العاصمة بغداد ولآماد طويلة بالأمن الذي مرّده الاستقرار السياسي والنشاط التجاري الفاعل وزيادة القوة الشرائية فضلاً عن التنظيمات الإدارية والمؤسسية الرصينة ، وزخرت بغداد بكل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية (العلمية) كونها أضحت حاضرة الخلافة وبدت وكأنها مدينة حاضنة وجاذبة لكل من يجد في نفسه القدرة والإمكانية في تقديم الخبرات أو تلقي العلوم والمعرفة أو ممارسة ضروب التجارة ، فكثرت المحلات العامة لتلبية متطلبات الوافدين من جميع الأمصار ، وعجّت المدينة بالحركة على مدار الليل والنهار لأن شوارعها كانت مضيئة بالقناديل المصطفة على جوانبها منذ إنشاءها^(٢٠) ، بل وزادت في عهد المأمون الذي أمر بزيادتها في شهر رمضان نفياً لأماكن الريب^(٢١).

وكان التجار في بغداد لا يبتاعون الذهب والنفائس في محلاتهم إلا بعد معرفة لئلا يكون البائع لصاً ، أو أن مصدر الذهب جراء سرقة أو احتيال^(٢٢) ، ويذكر أن الإقبال على الذهب زاد بشكل تصاعدي حتى في الأوقات اللاحقة وصولاً إلى نهاية القرن الثالث الهجري لظهور فئات غنية في المجتمع مما دفع بارتفاع الأسعار لزيادة الطلب فتضعف المركز المالي للفئات الاجتماعية الدنيا وحدث انفجارات اجتماعية^(٢٣).

طال الهاجس الأمني الخلفاء أنفسهم كما حصل مع الخليفة المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) عندما دفع راتباً شهرياً وقدره خمسون ديناراً لكل عين تجلب له الأخبار عن يربيد ، مع الإشارة إلى اتخاذ هؤلاء الجواسيس تدابير معينة في المتابعة والمراقبة والتلصص وترقى الى ما تفعله مخابرات وأمن الدول الحديثة مثل

اصطناع التسول والكدية واستخدام اللحية الصناعية أو الشعر المستعار للتكر (٢٤).

٤. قوة النقد :

استمر ضرب النقد من الدينار الذهبي والدرهم الفضي بل وزادت وتيرته في العصر العباسي الأول - مدار بحثنا - وكان رائجاً عند الخاصة والعامة ، ففي عهد الخليفة المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ) كانت تضرب نقود فئة (١٢٠٠) درهم وتوضع في كيس مختوم (٢٥) ، وتضرب للخاصة وزن كل دينار منها مثقال ونصف (٢٦) ، كما وان قيمة النقد وقوة الدينار الذهب بلغت أوجها في عهد المأمون حتى أن قيمته وصلت في كل دينار إلى عشرين درهم فضة (٢٧).

وظل الدرهم يضرب في طبرستان وبكميات كبيرة في العصر العباسي الاول وخاصةً في عصر الخليفة المهدي (٢٨) ، وفي الديار المصرية يضرب الدينار الذهبي والدرهم الفضي وبكميات كبيرة (٢٩) ، واشتهرت هجر بضرب الدراهم الفضية (٣٠) ، وراجت عمليات التبادل السلعي والنقدي وكثرت محال الصيرفة في كل أرجاء الدولة التي كانت تتعامل بالدينار والدرهم وزناً ، بل وكان البعض يتعامل بالفائدة في كل دينار ودرهم في العصور العباسية (٣١).

٥. النشاط التجاري :

أمتن العرب منذ القدم التجارة ولم يأنفوا العمل بها ، بل عدّوها من أحسن الأعمال وتفننوا في تنمية الأموال حتى قيل لبعض المياسير بمَ كثر مالك ؟ قال : ما بعث بنسيئة قط ، ولا رددت ربحاً وإن قل ، وما وصل إليّ درهم ألا صرفته في غيرها (يقصد هنا التجارة) (٣٢).

والحق أن اغلب مصادر الكسب والعيش انصبت في التجارة (٣٣) ، وكان التجار يسألون عن القيمة المتوسطة لأية بضاعة في أي بلد من خلال سؤال الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلادهم على ما جرت به العادة في الأحوال

العادية ، والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقريب بعض ذلك ببعض مضافاً الى نسبة الأحوال التي هم عليها من خوف أو أمن ، ومن توفر وكثرة أو اختلال وتستخرج بالقريحة قيمة متوسطة لذلك الشيء^(٣٤).

ولعل التجارة بين الأمصار والفرض زادت وتيرتها في العصر العباسي الأول بالنظر لكثرة الطلب المتأتية من زيادة الموارد والتحسين في المستوى المعيشي والحاجة إلى السلع المتوفرة في بلد دون آخر ما يستدعي الإتجار به ، ففي عهد الخليفة المنصور كان الزيت يُجلب من الكوفة إلى حلوان وبالعكس ينقل الجبن والجوز من حلوان إلى الكوفة واشتهرت بلخ بصناعة البز الذي كانت تجارته رائجة في العصور العباسية^(٣٥).

وكانت القبائل اليمانية الموالية لمكة مثل بجيلة وزهران وغامد يبادرون لحضور عمرة رجب فيجلبون الحبوب والسمن والعسل والزيت والزبيب واللوز فترخص الأسعار بمكة ويرغد عيش أهلها وتعمم المرافق ، ولو لا أهل هذه البلاد لكان أهل مكة في شظف من العيش ، كل ذلك في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور^(٣٦).

راجت العمليات التجارية بين الشام والعراق ، وكانت الأخشاب تدفع في نهر الفرات وتتحدّر إلى بغداد وهي عائمة فيلقاها المشترون ويسحبونها من النهر ويبيعونها فيها^(٣٧) ، واستخدمت الزوارق لنقل الحبوب في نهر دجلة من الموصل وبغداد نزولاً إلى البصرة^(٣٨) ، وفي منتصف القرن الثالث الهجري كانت المئات من السفن تأتي الى بغداد محملة بصنوف التجارات والحيوانات^(٣٩).

أما النقل البحري فكان مستمراً ففي عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣١٥ هـ) كانت سفن التجارة تنحدر من الهند إلى البصرة ، ويؤخذ منها حق بيت المال^(٤٠).

أهتم العباسيون بإقامة الأسواق الثابتة وحرصوا على جمعها في مكان واحد كما فعل الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ) إذ جمع

الأسواق في جانب الكرخ وأمر التجار فاثبتوا الحوانيت وألزمهم الغلة^(٤١) ، بعد أن كانت الأسواق وضجيجها تُسمع من قصر الأمانة ، فعاب ذلك بطارقة النصارى فأمر بنقلها^(٤٢).

شاعت حركة (الشورجيين) وهم الذين يعنون بنقل الدقيق والبضائع بين مدن العراق ، ففي منتصف القرن الثالث الهجري كان الدقيق والزيت يحمل في أطواف من الرقة إلى العراق^(٤٣) ، واهتمت الدولة بأصحاب الحوانيت والتجار الصغار من أهل البضائع اليسيرة والرفق بهم^(٤٤) ، وأسهمت الدولة أيضاً في توسع التجارة فهي المستهلك الأساسي للسلع وهي (السوق الأعظم) وأم الأسواق كلها^(٤٥) ، إذ كان كبار الموظفين يجاري الخليفة في اقتناء السلع التي يشتريها رجال القصر والحاشية^(٤٦).

وكان التجار يؤلفون بينهم شركات (محاصة) ويسيطرون على الأسواق^(٤٧) ، وتقننوا في تبادل الأموال وتثميرها بين الأمصار الإسلامية بكل يسر وسهولة لأن الدولة أتبعَت من حيث المبدأ سياسة حرية التجارة فلم تقيد نقل السلع ولم تحتكر تجارة أية بضاعة أو تمنع مبادلتها^(٤٨) ، كما وأن إقامة الأسواق وأعمارها تزيد من عمليات التبادل التجاري البيني بين الأمصار سيما وأن العرب اشتهروا منذ القدم بإقامة الأسواق^(٤٩).

وإذا حصل إن مات أحدهم في خراسان وهو من أهل بغداد ، وتطلب ما أرثه من أمواله لأهله ، فإن المتصرف بالأمر يتعامل مع التجار ويحرر سفتجة بالمبلغ ويشتري به بضاعة ويحددها إلى بغداد ويتم تصريفها في أسواقها ومن ثم يعطى المبلغ لأهله مع الزيادة^(٥٠) ، بمعنى أن التجار يتوفرون على قدر كبير من المرونة في تثمير الأموال في التجارة ، وتعدى الأمر إلى الجانب الإنساني ، فهذا أحد التجار قد حصل له من الأكسية والقُطْف بأن اعطاها الراهب في بلاد الروم كي يدفعها إلى أسارى المسلمين^(٥١).

ومهما يكن من أمر فإن التبادل التجاري في نقل السلع شابته في بعض الحالات تدخلاً من الدولة بأثر سلبي ولأغراض سياسية محضة وأستغل كورقة سياسية للضغط على المنافسين السياسيين وسنشير الى حادثتين وقعتا في الإطار الزمني لمجال بحثنا ، فقد عمل الخليفة العباسي الأمين (١٩٣ - ١٩٨ هـ) على منع التجار من نقل الميرة إلى خراسان أثناء نشوب النزاع بينه وبين أخيه المأمون^(٥٢) ، وكما فعل قائد جيش المأمون غداة زحفه إلى بغداد حين منع التجار والملاحيين أن يحملوا طعاماً إلى من خالفه في بغداد فغلت الأسعار عندهم^(٥٣) ، وربما لأول حادثة غلاء أسعار تشهدها بغداد لتتذر بحالات غلاء أخرى أخذت تترى لاحقاً بسبب الخلافات السياسية والصراع على الحكم واستشرء الفساد الإداري والتنافس والتناحر بين العباسيين أنفسهم أذا ما علمنا أن عدد نفوس بني العباس بلغ ٣٣ ألف بين ذكر وأنثى^(٥٤).

الفصل الثاني

اثر الأسعار في أحوال العامة و مستوى المعيشة

١- أحوال العامة في بغداد :

زخرت بغداد في عصرها الأول بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وبتدتها كأنها مدينة جاذبة وحاضنة لكل من يجد في نفسه القدرة على تقديم أو تلقي الخبرات في شتى العلوم والمعرفة والفن والأدب أو ممارسة الاستثمار في المرافق الاقتصادية ، وعجت بغداد بكثرة ساكنيها ومرتاديها على حد سواء مما ولد الحاجة الى إقامة المنشآت والمرافق التي تلبي رغبات المستهلكين ، وكانت فرصة لذوي رؤوس الأموال بأن يستثمروا في تلك القطاعات لتلبية الطلب الزائد ، فأقيمت الحمامات حتى ذكر أن عدد الحمامات فيها وصل الى ما يقرب من ١٠٠٠٠ حماماً في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣١٥ هـ)^(١) ، وكذلك المطاعم

التي كانت تقدم جميع أنواع الشواء والأطعمة^(٢) ، وربما شوي خروف بأكمله وبيع^(٣) ، وقد وصف بديع الزمان الهمذاني شواءً بغدادياً وهو يقص اللحم ويضعه في التنور ثم يرش عليه السمّاق ، ويقدمه للزبون مغلفاً برقاق الخبز^(٤).

ومن مظاهر الرقي والتطور أن أهل بغداد يعملون الخبز والشطائر (السندوج حالياً) كي يأكلوه بين الوجبات الثلاث الأساسية^(٥) ، واستخدامهم لمقاريض الأظافر المنقوشة والمزخرفة والملونة^(٦) ، واستخدامهم للصابون ذو الرغوة للتنظيف ، واستخدمت النساء المرآة والمشط لتسريح الشعر وكذلك الرجال لتمشيط اللحية والشعر^(٧).

وزاد الطلب على الحاجات الكمالية ما يشي لنا بظهور معالم الترف والبذخ ونشوء طبقة من المثرين والمترفين عاشوا حياة مخملية ، أذ كانت الورود والرياحين تباع في بغداد وبكميات كبيرة^(٨) ، وتعدى استخدامها في بغداد الى الكوفة والحيرة وأن الرياحين استخدمت في بيوت الأغنياء والمياسير من أهلها^(٩) ، ولا بد من الإشارة إلى أن استخدام الورود يعود الى الحيرة نفسها فقد حمى النعمان بن المنذر الورد ، وأن نوعاً من الورود سميت تشبيهاً بالبرق (قوس قزح)^(١٠).

أن نشوء تلك الطبقة من المثرين والمترفين لاسيما في مطلع القرن الثالث الهجري يعزوه البعض إلى تحول المجتمع من طوره الزراعي إلى الطور التجاري^(١١) ، إلا أننا نعتقد أن الدولة بقيت تعتمد في إيراداتها على الزراعة في الباب الأول وأنصبت مجمل ضرائبها على الإنتاج الزراعي كالخراج والعشور بسبب توفر الدولة على نمط سابق وثابت من تنظيمات جباية الخراج ورثته ممن سبقها وأعفلت عن نشوء موارد أخرى لا تقل أهمية عن تلك الإيرادات ومنها مكوس التجارة وضرائب الأسواق والأبنية والحوانيت والمرافق الأخرى التي ظهرت بفعل الزيادة المطردة للسكان ونشوء متطلبات جديدة ، فعملت على الاستثمار وكثرة الإيرادات فنشأت طبقة من الأثرياء ، وهذا يحيلنا الى فطنة الخليفة المهدي حين

فرض ضريبة على الأسواق في وقت مبكر من هذا العصر^(١٢) ، بخطوة بدت خجولة في اول الامر وإيراداتها قليلة لا تتناسب وحجم التوسع والانفجار السكاني ، وينسحب هذا الأمر على الأمصار الإسلامية قاطبة ولو بدرجة أقل بالنظر لسعة بغداد وحجمها ، وأن السياق العام للأحداث يشير الى أن العصر العباسي الأول لم يشهد فرض ضرائب ما خلا إيرادات الإنتاج الزراعي وبعض الضرائب القليلة هنا وهناك ما سمح بنشوء طبقة من الأثرياء.

وبعد أن كان الرجل يعد من الأغنياء لتوفره على خمسين درهماً أو قيمتها ذهباً على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)^(١٣) ، أو من كان يملك عشرة آلاف دينار يعد في مصاف الأغنياء في العصور التي تلت حقبة صدر الإسلام^(١٤) ، فكيف والحال إذا ما علمنا أن رصيد الأغنياء من التجار وصل إلى عشرات الملايين في هذه الحقبة بالتحديد^(١٥).

ظهرت حالات فساد في النظام الإداري لمؤسسات الدولة الا انها كانت قليلة ونادرة بفعل قوة الدولة في أول أمرها ، وهناك من الشواهد الدالة على أن الخليفة المنصور كان حازماً وشديداً في المحاسبة ، إلا أن ازدياد تلك المظاهر ترافق مع تقدم عمر الدولة فطفت على السطح وصبغت المشهد السياسي برمته حتى طالت مؤسسة الخلافة نفسها ، وأن من تحصل في خدمة الوزير أبن الفرات في وزارته الأولى مثلاً أو حاشيته صار له في وقت قصير عشرات الألوف مثل رئيس الخياطين عنده^(١٦).

ظلت في بغداد طبقات في المجتمع فقيرة في حالها لا تكاد أن تقيم أود معيشتها في نفس الوقت الذي كانت فيه فئات أخرى تنعم بالجاه والأموال وكثرة التطرح في الديارات والحانات والأتباع لأهل اللهو والخلاعة^(١٧).

وكلما كانت هناك حياة ترف وبذخ فإنه في المقابل كانت حياة بؤس وفقر ، فالفئات الفقيرة كانت ترتاد المحال التي تبيع الأقمشة المستعملة والقديمة وهي رخيصة الثمن ، وكان القيمين على تلك المحال يطلق عليهم الخلقانية^(١٨) ، وليس

أدل على ذلك أنه كان يقام في بغداد سوق يطلق عليه (النداء)^(١٩) ، وهو أشبه بالمزاد العلني في الوقت الحاضر .

ومن المظاهر الأخرى في بغداد أن أهل الحوانيت يستخدمون الأوراق القديمة التي تسرب من دواوين الدولة بعد انتفاءها ولم تتبع السرية في حفظها أو أتلافها وهي تحوي الكثير من أسرار الدولة ، فيقومون في لف الحاجات التي يشتريها الناس من الحوانيت مثل (الناطف) الذي هو نوع من الحلوى كالرغوة البيضاء يتناولها الأطفال من الفئات الفقيرة ، وقيل ان هذا الورق بما فيه من معلومات ترقى إلى السرية كان سبباً للدس على الوزراء والوشاية بهم ومصادرة أموالهم^(٢٠).

٢- الأجور والرواتب (القطاع الحكومي) ومستوى المعيشة :

إن إدارة مؤسسات الدولة تقتضي توفرها على عدد من الكتاب والموظفين يتولون إدارة مرافقها المتنوعة ، وألزمت الدولة نفسها بأن تجري لهم مرتبات لأعاله عوائلهم فضلاً عن مرتبات الجيش وإعطاء العطاء وإدراك الأرزاق ومنذ عهود مبكرة ، ألا أن النصوص التاريخية التي وردت ألينا لم تسعفا بالقدر الكافي لأخذ تصور كامل يتوخى الدقة والوضوح لتبيان المقادير الصحيحة والدقيقة لتلك المرتبات كونها تختلف من عهد إلى آخر .

ففي عهد الخليفة المنصور كان رزق الرجالة عشرون درهماً^(٢١) ، وفي مصدر آخر إن الذي يسجل اسمه في الديوان فإنه يجري عليه في كل شهر عشرة دراهم^(٢٢) ، في حين إن صاحب حرس الخليفة الرشيد يأخذ ثلاثمائة ألف درهم في السنة^(٢٣) ، فإذا صحت هذه الرواية فلنا أن نتصور البون الشاسع في المرتبات ومقدار ما يتقاضاه المسؤولون الكبار والمتنفذون عما يتقاضاه الموظفون الصغار .

أما في عهد الخليفة المقتدر فأن رواتب الرجالة المصافية الملازمين للخليفة بلغت (١٢٠) ألف دينار في كل شهر ولم نعرف عددهم وكان مأمور الحبس في عهده يتقاضى ٨٠ - ١٢٠ دينار^(٢٤).

أما أرزاق العمال والكتّاب ، فهي عند الأمويين كانوا يرزقون الرؤساء ثلاثمائة درهم للرجل ونحو ذلك ، وأستمر الحال حتى أيام المأمون (١٩٨ - ٢١٨هـ) فإن الفضل بن سهل وزير المأمون وسع الجاري^(٢٥) ، ونجد أن راتب عبدالله بن مصعب حين ولي المدينة واليمن ألفي دينار في عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣هـ) في حين كان راتب الوالي الذي قبله على اليمن ألف دينار شهرياً^(٢٦) ، أما الخليفة المتوكل فإنه أجرى عشرة آلاف دينار في كل شهر لعبدالله بن يحيى بن خاقان ولم يجعله وزيراً بعد^(٢٧).

وأن أجور الكتّاب في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣١٥هـ) تتراوح من عشرة دنائير إلى ثلاثمائة^(٢٨) ، في حين كانت في عهد الخليفة المكتفي مائة وعشرون ديناراً^(٢٩) ، واللافت للنظر أن الكتّاب كانوا يأخذون الجائزة ممن يكتبون لهم العهد على النواحي المائة والمائتين والثلاثمائة هذا فضلاً عن رواتبهم^(٣٠) ، ما يعني ظهور حالات فساد أخذت تدب في مفاصل الدولة ، وأن هذا النص يشير إلى نتيجة مفادها أما عدم كفاية الرواتب لهؤلاء العمال وبالتالي عدم قدرتهم على أعالة عوائلهم مما يدفعهم لأخذ الرشوة أو أن الفساد نفش في مرافق الدولة ، لأن الذي يدفع الرشوة من أجل المنصب فهو مهياً لأن يكون فاسداً في موقعه.

وللأنصاف فإن حالات الفساد في أول أمر الدولة العباسية لم تكن ألا حالات فردية هنا أو هناك بسبب قوة الدولة ألا أنها أخذت تتزايد تدريجاً كلما تقدم عمرها ، وظهرت حالات فساد في مؤسسة الوزارة حتى قيل أنه (ما روي أحد من كتّاب الدولة العباسية من أتصل تصرفه ولم يتعطل غير الفضل بن مروان حتى صدره المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧هـ) أربعون ألف ألف درهم فأداها بغير مكروه^(٣١) ، وشاع ما يطلق عليه بالمرافق وهو الرشوة بعينها^(٣٢) ، وفي سنة (٢٢٩هـ) أمر الخليفة الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢هـ) بعقوبة الدواوين وضربهم واستخلاص الأموال منهم لظهور خياناتهم وإسرافهم في أمورهم حتى بلغت الملايين^(٣٣) ، وكان الخليفة

المهتدي (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) شديد المحاسبة والمراقبة للدواوين ويجلس بنفسه في الحسابات (الحسابات)^(٣٤).

٣- الأجور في القطاع الخاص ومستوى المعيشة :

أسهم التوسع السكاني في ازدياد الحاجة إلى متطلبات وآفاق جديدة وفرص عمل أخرى فرضتها المرحلة فزادت المهن والحرف لتلبي حاجات الناس ، واقل الكثير من هؤلاء وهم بطبيعة الحال كثر ومن الفئات الاجتماعية الدنيا إلى الانخراط في هذه الأعمال من اجل العيش.

كما وإن الأجور كانت متدنية وربما لا تفي بمتطلبات العيش الكريم ، فنجد أن احدهم كان يشتغل بأربعة دراهم في الشهر ، لا تكفيه لحاجة أو سد خلة في بدايات القرن الثالث الهجري^(٣٥) ، في حين أن ديناراً واحداً في اليوم الواحد في نفس الفترة يكفي الرجل المتوسط وعياله^(٣٦) ، وعند النظر إلى هذا النص والتمعن فيه نجد أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة كان ثلاثون ديناراً وهو يعادل ثلاثمائة درهم فضي إذا ما افترضنا أن سعر صرف الدينار بالدرهم يعادل ١٠ - ١ ، وبالتالي فإن هذا المبلغ يكفي لمعيشة عائلة في الشهر بما يسد مؤونتها وربما يزيد على ذلك إذا ما علمنا أن احدهم يستطيع مثلاً أن يشتري لفناً (فجل) بحبة وهي جزء من الدرهم^(٣٧) ، وفي نص آخر يعضد ما ذهبنا إليه أن أبو عبيد القاسم بن سلام وهو أحد أئمة اللغة والفقه وأخبار الناس المتوفي (٢٢٤ هـ) كان يتقاضى راتباً شهرياً خمسمائة درهم أجراها عليه الوزير عبد الله بن طاهر وأجراها على ذريته من بعده^(٣٨) ، ويبدو لنا أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة (الدخل) قد زاد عما كان عليه في العصر الأموي والمقدر بمئتي درهم سنوياً وهو يعادل الحد الأدنى من العطاء في تلك الحقبة^(٣٩) ، نجد أن خمسة عشر ديناراً في الشهر تكفي لأهل بيت يتقوتون عليها بما لا يفضل منه لشهوة أو نائبة ، وإذا صارت ثلاثين فأنها تفضل عن إظهار لنائبة وذلك في عهد الخليفة المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ)^(٤٠) ، وأن النص الذي سبقه يؤرخ لبدايات القرن الثالث الهجري يشير

إلى تصاعد معدل الحد الأدنى للمعيشة أو ما يطلق عليه (مستوى الدخل).

لا شك أن الأجور في القطاعات غير الحكومية لم تكن كلها تفي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي أشرنا له آنفاً وظلت فئات ليست بالقليلة تكسب أجوراً دون هذا المستوى وبالتالي تعد من الطبقات الفقيرة أن لم نقل المعدمة ، فلا غرو والحالة هذه نجد أن عاملاً يعمل في دكان العطارة يتقاضى ثلاثة أرطال خبز ودانقين فضة ، ويستطيع أحدهم أن يبتدئ عمله في صناعة الكيزان برأس مال قدره عشرة دراهم وذلك في نهايات القرن الثالث الهجري في البصرة^(٤١) ، وآخر يعمل في الزواج يتقاضى درهم ونصف ، وأن أجره عامل الطين (الفاعل) في بغداد يكد يومه كله بدرهم وأربعة دوانيق^(٤٢) ، أو درهم لأستاذ في اللغة مثل المبرد يتقاضاها أجراً لتعليم أحد طلابه^(٤٣) ، أو بضعة عشر درهماً لأحد الزهاد في أواسط القرن الثالث الهجري لكتابة كتاب أو مؤلف مثلاً ، وأن قوت محمد بن نصر الزاهد وثيابه وكاغده وجميع نفقته على نفسه في السنة عشرون درهماً^(٤٤) ، ألا أن الأمر لا يستقيم على هذه الشاكلة لأننا ليس بمقدورنا أن نجعل كل الناس زهاداً وألا لفاضت الأموال وكسدت البضائع.

ونستطيع أن نتبين مستوى المعيشة من أجور التنقل بين الأمصار والمدن فتكلفة السفر من بغداد إلى مكة لأغراض الحج مثلاً تبلغ ثلاثون درهماً في نهاية القرن الثالث وهي كافية لنقله ومؤننته ، وأن تسعين درهماً تكفي مؤونة لرجل يذهب من الكوفة الى الري^(٤٥).

أما أجور الأطباء فأنها عالية جداً ، فكان رزق جبرائيل بن بختشوع في عهد الرشيد من رسم العامة في كل شهر عشرة آلاف درهم و نُزِّلَه في الشهر خمسة آلاف درهم ومن رسم الخاصة في السنة خمسون ألف درهم ومن الهبات خمسون ألف أخرى ، فاذا ما علمنا أنه خدم بحضرة الخليفة الرشيد ثلاث وعشرون سنة فلنا أن نتصور مقدار ما حصل عليه حتى قيل أن ما تحصل عليه وصل الى

٩٠٠ ألف دينار و ٩٠ ألف درهم^(٤٦) ، وقيل أن ما حصله من يحيى البرمكي وعائلته وصل الى ٧٠ ألف درهم^(٤٧) ، وقيل أن هذا الطبيب من صنعة البرامكة ، وقال يوماً للخليفة المأمون أن هذه النعمة لم أخذها منك ولا من أبيك ، بل أخذتها من يحيى وأولاده^(٤٨) ، ومع تحفظنا على هذه الأرقام فإن حالات الترف عند الأطباء وصلت مثلاً أن بختشوع الطبيب كان يجلس في الحر في مجلس مخيش بعدة طاقات يتوسطها جلال من قصب صبغ بماء الورد و الكافور والصندل وبجانبيها مواضع مكسوة بالتلج وعلمان يروحون ذلك فيخرج منه البرد في ساعات الحر القائضة^(٤٩) ، حتى انه بسبب هذا الثراء الفاحش طالت النكبات الأطباء كما الوزراء ، أذ نكب الخليفة المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ) الطبيب بختشوع وقبض أمواله وأملاكه ، كما وأن أجرة عامل في الطب خمسمائة دينار للنقل (التمريض) حالياً^(٥٠).

وفي كل الأحوال فإن الوسائل الصحية العامة لم تلق في معظم الأماكن ما هو خليق بها من العناية والدليل على ذلك أن أربعين وباءً اجتاحت الدولة في أربعة قرون وفي انحاء مختلفة^(٥١).

٤- أثر الأسعار في مستوى المعيشة :

أولاً : المحاصيل الزراعية :

أ- الحبوب:-

أن ثبات الأسعار يعني في وجه من وجوهه استقرار الوضع الاقتصادي للدولة ، وكان المعيار لذلك هو تدفق محصولي الحنطة والشعير لأنهما يمان بشكل مباشر القوت اليومي للسكان والرعية ، وأن أي تلكؤ لأي سبب كان يعني الإخلال بثبات الأسعار لزيادة الطلب وقلة العرض.

وعند تتبعنا للنصوص الواردة في هذا السياق نجد أن أسعار هذين المحصولين رخصت في العصر العباسي الأول وبالتحديد زمن الخليفة المنصور (

١٣٦ - ١٥٨ هـ) عما كانت عليه من قبل ^(٥٢) ، لأنه أتبع سياسة صارمة في حفظ حقوق الناس ومتابعة متطلبات معاشهم أذ كان ولاية البريد في الآفاق كلها يكتبون له في كل يوم بأسعار القمح والحبوب والأدم وسعر كل مأكول ^(٥٣) ، وكذلك فعل الخليفة هارون الرشيد (١٩٣-١٧٠ هـ) أذ أمر الأمراء بالأشراف على جمع الغلات وبيعها ^(٥٤) ، وحرص الخليفة المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ) على أن يخرج بنفسه للأشراف على قسمة الحبوب مع المزارعين وفقاً للمقادير المتبعة في استيفاء ضريبة الخراج وأنه استخدم مصطلح (التعيين) للإشارة إلى استيفاء القسمة وعزل حصة السلطان من الحاصلات الزراعية ^(٥٥) ، وفي عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) فإن الوزير تولى تسعير غلات السلطان بالسواد وهي تبلغ مئات الأكرار ^(٥٦).

لا جرم أن اتباع الدولة في أول أمرها لتلك السياسة أثمر بأن ظلت أسعار الحبوب رخيصة وثابتة حتى نهايات القرن الثاني الهجري في سواد العراق ، فكانت كل ٣٠ - ٤٠ جريباً بسعر دينار واحد ^(٥٧).

ارتفع سعر القمح في سواد العراق بداية القرن الثالث الهجري وغلا السعر ببغداد والبصرة والكوفة حتى بلغ سعر القفيز من الحنطة أربعين درهماً ^(٥٨) ، ألا أن أسعار القمح في الموصل كانت أقل مما هو عليه في بغداد ووصل الفرق إلى النصف وأن سعر كربين من الحنطة والشعير بثلاث وثلاثين ديناراً في حين أن سعرها في نفس المدة ببغداد كان ستون ديناراً ^(٥٩).

أستمر ارتفاع أسعار الحبوب ولاسيما القمح ، ويعزى السبب إلى صراع القوى الاقتصادية ومضاربات كبار الملاكين وكبار الموظفين الذين احتكروا إنتاج مناطق واسعة كانت في رأس ارتفاع مصطنع للأسعار ^(٦٠) ، وتأكيذاً لما تقدم فإن فرج الرخجي الرجل المتنفذ في عهد الخليفة الرشيد الذي قلده الأحواز بلغت أرباحه عشرون ألف درهم عند مشاركته لتجار الغلات ^(٦١) ، وقيل عشرة آلاف ألف درهم ^(٦٢) ، وتعد الأحواز سلة خبز الدولة في ذلك الوقت ^(٦٣).

وتوالت التدخلات حتى انبرى الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣١٥ هـ) باتخاذ إجراءات استثنائية بعد الاضطرابات التي حدثت في عهده ولجأ الى التسعير^(٦٤).

تزايدت الإقطاعيات الكبيرة من ذوي النفوذ والسلطان وزادت إيرادات الضياع الخاصة وقيل انها بلغت أربعة وعشرون ألف ألف درهم في سنة ٣٠٥ هـ^(٦٥) ، في حين انها كانت في عهد الخليفة المأمون سبعة عشر ألف ألف درهم^(٦٦) ، والفرق في كلتا الحالتين ان الغلات كانت تباع بأسعار رخيصة في عهد الخليفة المأمون في حين أن استئراء الإقطاعيات سمح بالتحكم بالأسعار في عهد الخليفة المقتدر ، و إن فرق ضمان ضياع السيدة (شغب) وهي ام المقتدر في جهة واحدة من النواحي بلغ ثلاثين ألف دينار^(٦٧).

وكان للأزمات الاقتصادية اثر بالغ في حياة الناس ، حتى ان بعض النسوة صرن يأكلن اولادهن او ابناء جارتهن عقب موجة الغلاء التي اجتاحت العراق وبغداد خاصة في سنة ٣٣٤ هـ عند محاصرة معز الدولة البويهري لظاهر بغداد الغربي حتى قيل ان الكر المعدل من الحنطة بيع بعشرين ألف دينار^(٦٨).

ب - الرز :

أما الرز فإنه يزرع في سواد العراق وفي السيب الأسفل وقيسين وجنبلاء في القرن الثالث وما بعده^(٦٩) ، وكان يباع بحساب الكر الأرز المعدل بسبعة دنانير وهو خافور (اذا لم يبلغ درجة الأحراز) أي أنه يباع بالضمان قبل نضوجه وبالأجل لحين يباسه ووقت حصاده^(٧٠) ، فإذا بلغ فأن سعر الكر الأرز بالنصف ثلاثون ديناراً^(٧١).

ج - التمر :

أما أسعار التمر في وقت الجني فأنها كانت متفاوتة قياساً لأنواعها ، وأن أسعار الأنواع الرديئة منها لا تقي بمصاريف جنيها ، وأن سعر مائة رطل من نخل (الشهرز) وهي حمل نخلة بدرهمين وخراجها ثلاثة دراهم وكانوا يمنعون من جنيها لان خراجها أكثر من سعرها^(٧٢).

ثانياً : أسعار الأراضي :

أن أسعار الأراضي الزراعية كانت متفاوتة تبعاً لمواقعها وقربها من مصادر المياه ومن الفرض والأسواق ، وأن المعلومات المتعلقة بهذا الشأن نزره ويسيرة ولم تسعفا المصادر التاريخية لقلتها في هذا المجال ، فنجد مثلاً أن ضيعة في الأبله في العصر العباسي الأول بيعت بعشرة آلاف درهم ^(٧٣) ، وبيعت ضيعة أخرى في عهد الخليفة المقتدر بأربعة آلاف دينار ^(٧٤) ، وأشترى نصراً الحاجب ضيعة على نهر ديالى والنهروان يقال لها (هرطاقية) بثمانية عشر ألف دينار ثم أهداها بعدئذ لهارون بن المقتدر وهي تساوي ثلاثين ألف دينار ^(٧٥) ، وسعر ضيعة أخرى في بدايات القرن الرابع يساوي ١٠٠٠ دينار ^(٧٦) ، وأن إيرادات تلك الضياع كانت مرتفعة نسبياً ، فخراج ضيعة صغيرة ثمانية آلاف درهم ^(٧٧).

أما أسعار الدور السكنية وإيجاراتها فهي متفاوتة أيضاً ، وأن ثمن منزل في عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) يساوي أربعة آلاف درهم وهو يعادل ثمن وليمة زواج ^(٧٨) ، في حين إن داراً في بغداد سنة ٢٦٨ للهجرة بيعت بألفي درهم ^(٧٩) ، وبيعت دار أخرى في حلب بسعر ثلاثمائة في نفس المدة ^(٨٠).

أما كلفة بناء الدور فهي أيضاً متفاوتة فنجد أن الأثرياء كانوا يغالون فيها ^(٨١) ، إذ بنى أحدهم داراً بالزاهر على ضفاف دجلة بمائتي ألف دينار ^(٨٢) ، وأنفق عضد الدولة على دار المخرم عشرة ملايين درهم ^(٨٣) ، في حين أن تكلفة بناء الدور للطبقات الفقيرة تصل في حدها الأدنى إلى خمسمائة درهم فقط ^(٨٤).

ثالثاً : أسعار العبيد والجواري :

إن سعر العبد في أول الإسلام وبعد معركة بدر تحديداً كان عشرة قلائص ^(٨٥) ، كما وإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اشترى جارية من سهم دحية الكلبي بسبعة رؤوس ^(٨٦) ، وتم تقدير سعر العبد في العصر الأموي بأربعمائة درهم ^(٨٧) ، إلا إن ثمة تفاوتاً في الأسعار يعزى إلى الاختلاف في الأصل والجنس والسن والتربية ومدى العرض والطلب ^(٨٨) ، حتى طال العصور العباسية فيما بعد

، فنجد مثلاً أن جعفر البرمكي اشترى جارية بأربعين ألف دينار^(٨٩) ، في حين اشترى (دهمان الاشقر) في المدينة وفي اوائل العصر العباسي جارية بسعر مئتي دينار^(٩٠) ، وبيعت جارية أخرى بثلاثة آلاف دينار^(٩١) ، مع ان صداق الزواج في عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) يصل الى أربعة آلاف درهم وهي تعادل ثمن منزل وتعادل ايضاً كلفة وليمة عرس^(٩٢).

وان سعر غلام كامل الخلقة في العصور العباسية الأولى يصل إلى ثلاثمائة دينار^(٩٣) ، وهو نفس المبلغ الذي تشتري به وصيفة او خادمة في القرن الثالث الهجري^(٩٤) ، إلا أننا نرى هبوطاً في أسعار العبيد في نهايات القرن الثالث الهجري ، ففي سوق النخاسين في البصرة وصل سعر العبد (الغلام) إلى ثلاثين دينار وقيل انه يساوي بقيمته ثلاثمائة دينار^(٩٥) ، وبيع خادم اسود في عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩ هـ) بخمسين دينار^(٩٦).

رابعاً : أسعار الحيوانات :

يبدو أن تجارة بيع وشراء الحيوانات كانت رائجة في تلك العصور وأن أماكن بيعها كانت محددة ومعروفة في كل مصر من الأمصار ، ففي بغداد كانت الدواب تباع في سوق خاص يدعى سوق الدواب^(٩٧) ، وكان سعر كبش الغنم بدرهم والحمل بأربعة دنانير في عهد الخليفة المنصور^(٩٨).

أما البراذين فأن أسعارها زادت في العصر العباسي عما كانت عليه في نهاية العصر الأموي ، ففي سنة ١٢٩ هـ بيع برزونا شهرياً وهو من أغلى أنواع البراذين بسبعمئة درهم^(٩٩) ، في حين اشترى الفضل بن الربيع مولى الخليفة الهادي (١٦٩ - ١٧٠ هـ) برزونا شهرياً بأربعة آلاف درهم^(١٠٠).

تتحدّر أسعار الحيوانات بشكل مفاجئ في أوقات الحروب والحصول على الغنائم وحين أذعنّت الروم بالجزية لهارون الرشيد ، أفاء الله عليهم بالدواب والبقر

والغنم وبأعداد كبيرة فبيع البرذون بدرهم والبغل بأقل من عشرة دراهم ^(١٠١) ، أما الأفراس فكانت غالية فقد اشترى عروة بن الجعد فرساً بعشرين ألف درهم ^(١٠٢) .

أما أسعار الدجاج فكان متوسط ثمن كل دجاجة درهماً واحداً وثمن الفرخين درهم واحد في بغداد ^(١٠٣) ، وهي نفس أسعارها في الأحواز فالدجاجة بدرهم والفرخ بنصف درهم والجدي بدرهمين ^(١٠٤) ، وكان ثمن أربعين بيضة هو أربعة دوانيق من الدجاج النبطي وبسبب رخصها فقد استخدمت لتزويق السقوف لأغراض التجميل ^(١٠٥) .

أما الأسماك النهرية فيبدو أن أسعارها كانت غالية في بغداد ، وكان سعر السمكة الكبيرة من اسماك نهر دجلة أيام الخليفة المنصور ثلاثين درهماً ، وهو مبلغ عالي بالنظر إلى رخص الأسعار في عهده ، واشترى أحدهم في البصرة سمكاً بحرياً بدينار مع حاجيات أخرى تكفي لوليمة في بدايات القرن الرابع الهجري ^(١٠٦) .

خامساً : أسعار الجواهر :

تختلف أسعار الجواهر بحسب قيمتها فمنها الثمينة والنادرة وتشتري بمبالغ خيالية ، مثل فص خاتم وأسمه (الجبل) وزن مثقالين اشتراه الخليفة المنصور بأربعين ألف دينار وقيل أن ثمنه الفعلي مائة ألف دينار ^(١٠٧) ، واشترى أيضاً فص خاتم من الزبرجد بثلاثين ألف دينار ^(١٠٨) ، وكان سعر خاتم يلبسه الخليفة الرشيد بألف وستمائة دينار ^(١٠٩) .

ويستطيع البعض من عامة الناس اقتناء الحلي والجواهر الزهيدة الثمن وأن سعر لؤلؤتين صغيرتين تستعملان كقرط للأذن بثلاثين درهماً تلبسهما إحدى بنات بغداد في القرن الثالث الهجري ^(١١٠) .

سادساً : أسعار الألبسة :

تباينت أسعار الألبسة فمنها الثمين ومنها الرخيص وأن أسعار الحل كانت غالية لأنها تتطلب جهداً يدوياً مع إضافة بعض الحلي وربما وجد أحدهم يلبس حلة

يصل سعرها إلى ألف دينار ^(١١١)، ووجد خز قيمته خمسمائة دينار في القرن الثالث ولحاجة صاحبه بيع بخمسة وخمسون ديناراً ^(١١٢)، وفي نهايات القرن نفسه وجد ثوباً يمانياً جميلاً وفي سنة (٢٨٥هـ) اشتراه أحد قضاة بغداد بخمسين ديناراً ^(١١٣).

وفي الأعم الأغلب فإن أسعار الألبسة في ذلك العصر كانت مقبولة ففي عهدي المهدي والرشيد فإن أحدهم يستطيع أن يشتري طيلساناً عارياً بثلاثين درهماً ^(١١٤)، وأن سعر الساج الكردي بعشرة دنانير وهو من الجيد ^(١١٥)، مصمت من الجيد تساوي عشرة دنانير ^(١١٦)، وبيعت عمامة ملجم بثمانية دراهم في عهد المأمون ^(١١٧)، وفي سنة ٢٠٥ للهجرة كان سعر العباءة بثلاثة دراهم ^(١١٨) وسعر منديل من القماش الراقي ديناراً ^(١١٩).

ويبدو أن بغداد شهدت إنتاجاً محلياً لخياطة الألبسة من الأقمشة التي تجلب من الأمصار الإسلامية التي تلبي متطلبات الناس من ذوي الدخل المحدود وتوفرها على خياطين مهرة، وتكف خياطة القميص درهمين والسرورال بدرهم وذلك في أوائل العصر العباسي ^(١٢٠)، وأن سعر أربعة أبر خياطة بدرهم ^(١٢١).

تفنن الناس في لبس النعال إذ ورد عن الأحنف بن قيس أنه قال : استجيدوا النعال فإنها خلاخيل الرجال ^(١٢٢)، وشهدت العصور العباسية تغيراً في الأذواق واختيار الألوان عما كانت عليه في القرن الأول الهجري ^(١٢٣)، فبعد أن كان سعر النعال دانقين في القرن الثاني ^(١٢٤) أو بدرهم ^(١٢٥)، وصل سعره إلى تسعة دراهم في العصور اللاحقة ^(١٢٦).

سابعاً : أسعار الأطعمة والمأكولات :

اعتادت مؤسسة الخلافة في إقامة الموائد والمآدب الكبيرة فضلاً عن وظيفة المطبخ اليومية التي تعنى بتوفير الطعام اليومي لدار الخلافة، وكانت الخلفاء تتفق على موائدها كل يوم عشرة آلاف درهم، وبعد تردي الوضع الاقتصادي العام للدولة أنزلها الخليفة المهدي الى مائة درهم ^(١٢٧).

وفي عهد الخليفة المقتدر كانت وظيفة كل يوم في عهده من الطعام الف وخمسمائة دينار ، حتى أن قيمة سمك طري أشتري لدار الخلافة ليوم واحد بثلاثمائة دينار^(١٢٨).

وينسحب الأمر على الوزارة أذ كانت مائدة حامد بن العباس وهو وزير المقتدر مائتي دينار ، ويقوم أكثر من ثلاثين مائدة ، على كل مائدة ثلاثين نفساً وفيها من البوارد والحلوى ، ويقدم الى كل قوم في أماكنهم^(١٢٩) ، وإذا قام أحدهم بدعوة فإنه يظهر فيها من الآلات والنعم والمروءة ، كل شيء حسن طريف ، غريب فاخر لا تكلف أكثر من مائتي دينار^(١٣٠) ، وأن مبلغ المائتي دينار هو مبلغ يسير بالنسبة الى الخلفاء إذا ما علمنا أن الهدايا ليوم واحد تصل الى الخليفة هارون الرشيد بما يعادل ستون ألف دينار^(١٣١) ، وقيل ايضاً أن تكلفة مائدة واحدة لضيف الخليفة المتوكل من فاكهة واللوان الأطعمة والتلج تقوم بـ ١٢٠ درهم لكل يوم ، أما على مستوى العامة فأن مدة حكم الخليفة المنصور أتمت بالرخص والأمن ولهذا كثر ساكنوا بغداد ، حتى كان المار لا يستطيع المرور بأسواقها لكثرة زحامها وكان سعر كل من^(١٣٢) :

٦٠ رطل لحم غنم = درهم

٩٠ رطل لحم بقر = درهم

٦٠ رطل تمر = درهم

١٦ رطل زيت = درهم

٨ رطل سمن = درهم

١٠ رطل عسل = درهم

أما في عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) فأن عائلة واحدة تستطيع أن تقيم وجبة من لحم الجزور بأربعة دراهم^(١٣٣) ، وأما الشواء والفالودج

وهو يعد أكلة راقية فإنه يكلف أكثر من عشرة دراهم ، في حين أن درهم يكفي بمؤونة بقل وخبز^(١٣٤) ، حتى أن أسعار جام اللوزنج المعمول بالفسق كانت تباع بخمسة دنانير او خمسون درهم^(١٣٥) ، أما أسعار الأطعمة التي كانت بمتناول عامة الناس فهي معتدلة ومقبولة وبدرهمين يستطيع أحدهم أن يشتري رغيفين مع كبد وأجرة شواءه وزيت للسراج وصابون لغسل الخلقان في نهايات القرن الثالث الهجري^(١٣)

الخاتمة

كنا نستعرض بحثنا هذا اثر الاسعار في احوال الناس ومعيشتهم في العصر العباسي الاول حتى منتصف القرن الثالث الهجري وتبين لنا ما يلي :

١- ان التجارة بين الامصار زادت وتيرتها في هذا العصر عما كانت عليه من قبل وراجت العمليات التجارية بين العراق والشام والهند ، وشاعت حركة (الشورجيين) الذين يعنون بنقل البضائع ، واخذ التجار يؤسسون شركات (محاصة) ليسيظروا على الاسواق.

٢- لم تكن الضرائب ومكوس التجارة توازي عمليات حركة السلع والمواد الذي زادت وتيرته في تلك المرحلة وأن جل واغلب الضرائب كانت تستوفى من القطاع الزراعي.

٣- ان المستوى المعيشي بلغ ذروته فبعد ان كان الرجل يعد غنياً لتوفره على خمسين درهماً او قيمتها ذهباً على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومن كان يملك عشرة الاف دينار يعد في مصاف الاغنياء في الحقبة التي تلت صدر الاسلام ، فأن رصيد الاغنياء من التجار في هذه المرحلة وصل الى عشرات الملايين.

٤- استمرت ارزاق العمال والكتاب عما كانت عليه في العصر الاموي حتى ايام الخليفة المأمون الذي وسع الجاري.

٥- ظهرت حالات من الفساد والمحسوبية والرشوة والذي كان يطلق عليها ب (المرافق) آنذاك.

٦- ان الحد الادنى للمعيشة يتراوح من ١٥ - ٣٠ دينار في الشهر اذا ما علمنا ان اسعار المواد واطنة وغير مكلفة ، وزاد الحد الادنى لمستوى المعيشة (الدخل) بشكل تدريجي حتى وصل الى ٣٠٠ درهم أو ٣٠ دينار ذهبي تقريباً.

٧- شهدت تلك المرحلة تغييراً في الاذواق واختيار الالوان عما كانت عليه في القرن الاول الهجر

ثبت الهوامش

(١) ابن عبد ربة الأندلسي ، أبو عمر احمد بن محمد (ت٣٢٨هـ) ، العقد الفريد ، تحقيق احمد الزين وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة ، مطبعة التأليف والنشر ، ١٩٤٠) ، ٤ ، ٤٧٣.

(٢) ديورانت ، ول ، قصة الحضارة (عصر الأيمان) ، ترجمة محمد بدران ، القاهرة ، لجنة التأليف والنشر ، ١٩٤٩) ، ٨٩.

(٣) أبن كثير ، أبو الفدا الحافظ الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، البداية والنهاية ، أشرفت على طبعة مكتبة المعارف في بيروت النصر في الرياض ، ١٩٦٦) ، ٩ ، ١٥٣.

(٤) الطبري ، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) ، تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (مصر ، دار المعارف ، ١٩٧٩) ، ٧ ، ٦١٧.

(٥) نفسه ، ٧ ، ٦١٥.

- (٦) العقد الفريد ، ٤ ، ٢١١ .
- (٧) نفسه ، ٤ ، ٢١٢ .
- (٨) نفسه ، ٤ ، ٢١٣ .
- (٩) ابراهيم بن المهدي : ابن المنصور كان وافر الفضل ، غزير الأدب ، بويج له بالخلافة في بغداد بعد المائتين والمأمون يومئذ بخراسان وقصته مشهورة : أبين خلكان ، أبو العباس شمس الدين (ت ٦٠٨ هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محي الدين ، (القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٤٨ م) ، ج ١ ، ٢٠٠ .
- (١٠) التتوخي ، أبي علي المحسن بن علي (ت ٣٨٤ هـ) ، الفرج بعد الشدة ، تحقيق عبود الشالجي (بيروت ، دار صادر ، د.ت) ، ج ٣ ، ٣٣٤ .
- (١١) التتوخي ، أبي علي المحسن بن علي (ت ٣٨٤ هـ) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق عبود الشالجي (بيروت ، دار صادر ، ١٩٩٥ م) ، ج ٢ ، ١٠٣ .
- (١٢) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٧٦ .
- (١٣) الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تاريخ بغداد ، تحقيق محم سعيد ، (بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، د.ت) ، ج ٣ ، ٣١٨ .
- (١٤) أبين خلكان ، وفيات الأعيان ، ١ ، ٧٦ .
- (١٥) التتوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ٧٩ .
- (١٦) مذكور ، محمد سلام ، القضاء في الإسلام (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٦٤ م) ، ص ٢٩ .
- (١٧) أبين خلكان ، المصدر السابق ، ١ ، ٧٣ .
- (١٨) التتوخي ، نشوار ، ١ ، ١٩٨ .
- (١٩) نفسه ، ١ ، ٢٣١ .
- (٢٠) نفسه ، ٦ ، ١٢٣ .

- (٢١) القيرواني ، أبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (ت ٤٥٣هـ) ، زهر الآداب وثمار الألباب ، تحقيق زكي مبارك ، محمد محي الدين ، (بيروت ، دار الجيل ، د.ت) ، ج ٢ ، ٤٨٥ .
- (٢٢) التتوخي ، نشوار ، ٢ ، ٣٩ .
- (٢٣) سعد ، فهمي عبد الرزاق ، العامة في بغداد في القرنين ٤٣ و ٤٤ هجريين ، (بيروت ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ م) ، ٢٠٤ .
- (٢٤) التتوخي ، الفرج ، ٢٠٩ ؛ نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٢٨٢ .
- (٢٥) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٠ .
- (٢٦) نفسه ، ٣ ، ١٢٠ .
- (٢٧) التتوخي ، نشوار ، ٢ ، ٤٠ .
- (٢٨) النقشبندی ، ناصر ، الدرهم الإسلامي ، (بغداد دار المجمع العلمي العراقي ، ١٩٩٦ م) ، ١ ، ٢٠٧ وما فوقها .
- (٢٩) ابن مماتي ، أسعد ، (ت ٦٠٦هـ) كتاب قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز موريال ، (القاهرة ، مطبعة مدبولي ، د.ت) ، ٣٣٢ .
- (٣٠) التتوخي ، أبي علي بن المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ) ، المستجاد من فعلات الأجواد ، تحقيق محمد كرد علي ، نسخة مصورة ، ٣٤ .
- (٣١) التتوخي ، نشوار المحاضرة ، ٢ ، ١٩٣ .
- (٣٢) الجاحظ ، أبي عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسني ، (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٤ م) ، ١٠٠ .
- (٣٣) جسام ، عادل عباس ، اثر الأسعار في تلبية الحاجات ومتطلبات المعيشة في الدولة الإسلامية - العصر الأموي - بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة تكريت ، العدد ٦ لسنة ٢٠١٢ .

- (٣٤) الدمشقي ، ابي الفضل جعفر بن علي ، الاشارة الى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها ، تحقيق محمود عبد القادر الارناؤوط (بيروت ، ١٣١٨هـ) ، ص ٢٢.
- (٣٥) أبن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، المعارف ، تحقيق ثروت عكاشة (القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٠) ، ٥٢٩ ؛ أبن كثير ، البداية والنهاية ١٠ ، ٢٤٤ ؛ القيرواني ، زهر الآداب ، ٢ ، ٦٠٤.
- (٣٦) أبن بطوطة ، محمد بن عبدالله الدواني الطنجي (ت ٧٧٩هـ) (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، (القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، د.ت) ، ١٥٠.
- (٣٧) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٩٥.
- (٣٨) نفسه ، ٨ ، ١٦٣.
- (٣٩) الطبري ، تاريخ ، ٩ ، ٣٤٩ ، والطوف : هي قرب ينفخ فيها ويشد بعضها الى البعض.
- (٤٠) نشوار ، ٧ ، ٣٣٨.
- (٤١) البلاذري ، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد (القاهرة، بلا، ١٩٥٦)، ص ٢٩٣.
- (٤٢) أبن كثير ، البداية والنهاية ٩ ، ٩٨.
- (٤٣) الطبري ، تاريخ ، ٩ / ٤١٣ ، ٩ / ٣٢٠.
- (٤٤) نشوار ، ٢ ، ١٠٣.
- (٤٥) أبن خلدون ، عبد الرحمن محمد (ت ٨٠٨هـ) ، المقدمة ، (بيروت ، دار صادر ، ٢٠٠٠) ، ٢٤٤.
- (٤٦) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٢٢.
- (٤٧) ول ديورانت ، المرجع السابق ، ١٨.

- (٤٨) العلي ، صالح أحمد ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩م) ، ١٧٤ .
- (٤٩) المرزوقي، أحمد بن محمد الحسن(ت٤٢١هـ) كتاب الأزمنة والأمكنة (بيروت ،دار الكتب العلمية ،١٩٩٦م) ٤١١ .
- (٥٠) التتوخي ، الفرّج ، ٣ ، ٢٧٠ .
- (٥١) التتوخي ، نشوار ، ١ ، ٥٦ .
- (٥٢) الطبري ، تاريخ ، ٨ ، ٤٠٥ .
- (٥٣) أبْن كثير ، البداية والنهاية ١٠ ، ٢٣٩ .
- (٥٤) الطبري ، المصدر السابق ، ٨ ، ٥٤٥ .

ثبّت الهوامش

- (١) التتوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٢٨ .
- (٢) التتوخي ، الفرّج بعد الشدة ، ٣ ، ٢٧١ .
- (٣) نفسه ، ٣ ، ٢٧١ .
- (٤) مقطع من المقامة البغدادية ، عن سعد فهمي ، المرجع السابق ، ١٤٣ .

- (٥) الشابشتي ، أبي الحسن علي بن محمد (ت٣٨٨هـ) ، الديارات ، (بيروت ، دار الرائد ، ١٩٨٦م) ، ص١٦٤ .
- (٦) التتوخي ، الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ١٧٧ .
- (٧) التتوخي ، المستجاد من فعلات الأجواد ، ١٠٨ .
- (٨) التتوخي ، نشوار ، ١ ، ٣٣ .
- (٩) الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن حسين بن محمد (ت٣٥٦هـ) الأغاني ، (نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٣) ، ٢ ، ٢٢٥ .
- (١٠) أبن عبد ربه ، العقد الفريد ، ٣ ، ٧٥ .
- (١١) الدوري ، عبدالعزيز ، دراسات في تاريخ العراق الاقتصادي ، نسخة مصورة ، ٧٦ .
- (١٢) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج١ ، ٨٧ ؛ الكبيسي ، حمدان ، اسواق بغداد (بغداد ، دار الحرية ، د.ت) ، ١٣٩ .
- (١٣) نفسه ، ٣ ، ٢٠٥ .
- (١٤) التتوخي ، الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٣٧٧ .
- (١٥) التتوخي ، نشوار ، ١ ، ٣٨ .
- (١٦) نفسه ، ١ ، ٦٦ .
- (١٧) الشابشتي ، الديارات ، ٦٣ .
- (١٨) نشوار المحاضرة ، ٤ ، ١٧٨ .
- (١٩) نفسه ، ١ ، ١١٧ .
- (٢٠) نفسه ، ٣ ، ٢٧٠ .
- (٢١) الفرج بعد الشدة ، ٤ ، ٥٣ .
- (٢٢) الجهشيار ، محمد بن عبدوس (ت٣٣١هـ) ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، (القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٨م) ، ١٣٢ .

- (٢٣) أبْن أبي أصيبعة ، موفق الدين ابي العباس (ت٦٦٨هـ) ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ضبطه محمد باسل (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م) ، ١٧٣.
- (٢٤) عريب ، سعد القرطبي (ت بعد٣٣١هـ) ، صلة عريب ، ملحق بتاريخ الطبري (مصر ، دار المعارف ، ١٩٧٩م) ، ١١ ، ١١٤ - ١١٨.
- (٢٥) الجهشيارى ، المصدر السابق ، ١٢٦.
- (٢٦) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ١٠ ، ١٧٥ - ١٧٦.
- (٢٧) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ١٥.
- (٢٨) نفسه ، ٥ ، ٧٣.
- (٢٩) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٢٣٣.
- (٣٠) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٦٢.
- (٣١) نفسه ، ٨ ، ٤٧.
- (٣٢) نفسه ، ٣ ، ٢٧٧.
- (٣٣) أبْن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ ، ١٠٣.
- (٣٤) الخطيب البغدادي ، ٣ ، ٣٧٢.
- (٣٥) نفسه ، ١ ، ٣٦٦.
- (٣٦) نفسه ، ١ ، ٣٧٤.
- (٣٧) نفسه ، ١ ، ٣٦٦.
- (٣٨) أبْن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ٢٩١.
- (٣٩) صالح العلي ، التنظيمات ، ١٨٤.
- (٤٠) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٨٤.
- (٤١) نشوار المحاضرة ، ٥ ، ٣٠ - ١ ، ٦٨ والدانق = سدس الدرهم = ٧٢ شعيرة.



- (٤٢) أبن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ١٨٥ ؛ نشوار المحاضرة ، ١ ، ٢٧٤.
- (٤٣) نشوار ، ١ ، ٢٤٧.
- (٤٤) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٥٦ - ٣ ، ٣١٨.
- (٤٥) أبن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ٣٢١ - ٣٢٦.
- (٤٦) ابن أبي أصيبعة ، المصدر السابق ، ١٧٧.
- (٤٧) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ٢٤٥.
- (٤٨) الجهشيارى ، المصدر السابق ، ٢٢٧.
- (٤٩) أبن أبي أصيبعة ، المصدر السابق ، ١٨٢.
- (٥٠) نفسه ، ١٨٤ ، ٢٣٧.
- (٥١) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، عصر الأيمان ، ١٩٠.
- (٥٢) الجهشيارى ، المصدر السابق ، ١١٧.
- (٥٣) الطبري ، تاريخ ، ٧ ، ٦١٧.
- (٥٤) الفرج بعد الشدة ، ١ ، ٣٦٨.
- (٥٥) نشوار المحاضرة ، ١٠ ، ٨٠.
- (٥٦) نفسه ، ١٠ ، ٨٠ ، والكر أو الكارة = ٦٠ قفيزاً أو مكوكان والمكوك = ١٥ اق وكارة القمح = ٢٤٠ رطلا ، نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٥٥.
- (٥٧) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٢ ، والجريب كوحدة وزن يساوي ٧٠،٢٢ كغم ، الخطيب ، محمود ، تحويل المكايل ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٣ ، سنة ١٩٩٩.
- (٥٨) الطبري ، تاريخ ، ٨ ، ٥٩٦.
- (٥٩) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٢.
- (٦٠) نفسه ، ١٨٢.
- (٦١) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ١٥٥ ؛ الفرج بعد الشدة ، ١ ، ٣٦٨.

(٦٢) الجهشيارى ، المصدر السابق ، ١٧٢.

(٦٣) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٣٠٦.

(٦٤) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٤.

(٦٥) نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٣٥.

(٦٦) نفسه ، ٨ ، ٥٠.

(٦٧) نفسه ، ١ ، ٢١١.

(٦٨) نفسه ، ١ ، ٣٥٢.

(٦٩) نفسه ، ٨ ، ١١٧.

(٧٠) نفسه ، ٨ ، ١١٨.

(٧١) نفسه ، ٨ ، ١٥٨.

(٧٢) نفسه ، ٨ ، ٧٨.

(٧٣) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٣ ، ٢٣٦.

(٧٤) عريب ، صلة عريب ، ١١ ، ٥٢.

(٧٥) نفسه ، ١١ ، ١٣٣.

(٧٦) نشوار المحاضرة ، ١ ، ٢٧٣.

(٧٧) الشابشتي ، الديارات ، ١٢٦.

(٧٨) التتوخي ، المستفاد من فعلات الأجواد ، ١٣٥.

(٧٩) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٦٨.

(٨٠) أبن خلكان ، المصدر السابق ، ٥ ، ٨٠.

(٨١) نشوار المحاضرة ، ١ ، ٦٨.

(٨٢) عريب ، المصدر السابق ، ١١ ، ١٣٣.

(٨٣) نشوار المحاضرة ، ٤ ، ٢٥٩.

(٨٤) نفسه ، ١ ، ٦٨.



- (٨٥) أبن قتيبة ، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) ، عيون الأخبار ، تحقيق مفيد قميحة ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، د.ت) ، ١ ، ٤٣٦ .
- (٨٦) الخطيب البغدادي ، ٣ ، ٦٣ .
- (٨٧) صالح العلي ، التنظيمات ، ١٧٨ .
- (٨٩) أبن كثير ، المصدر السابق ، ٩ ، ١٩٢ .
- (٩٠) نشوار المحاضرة ، ٧ ، ١٣١ .
- (٩١) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٥ ، ٢٦٧ ؛ التتوخي ، المستجاد ، ١١٧ .
- (٩٢) التتوخي ، المستجاد ، ١٣٥ .
- (٩٣) نفسه ، ١٦٣ .
- (٩٤) نفسه ، ١٤٥ .
- (٩٥) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ١٧٧ .
- (٩٦) القيرواني ، زهر الآداب ، ١ ، ٣٢٤ .
- (٩٧) أبن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ) ، المنتظم في التاريخ ، (حيدر آباد الدكن ، بلا ، ١٣٥٧هـ) ، ٥ ، ٧١ .
- (٩٨) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٩ ، ٩٩ .
- (٩٩) الطبري ، تاريخ ، ٧ ، ٣٥٤ .
- (١٠٠) نفسه ، ٨ ، ٢١٨ .
- (١٠١) نفسه ، ٨ ، ٢١٧ .
- (١٠٢) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ١ ، ١٩٤ .
- (١٠٣) أبن الفقيه الهمداني ، أبو بكر أحمد بن محمد (ت ٢٩٠هـ) ، بغداد مدينة السلام ، تحقيق صالح العلي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، باريس ، ١٩٧٧ ، ١٠٢ - ١٠٤ .
- (١٠٤) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٢٢ .
- (١٠٥) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ٣١٨ .



- (١٠٦) نفسه ، ٣ ، ١٥٨ ؛ الجهشياري ، الوزراء ، ١١٤ .
- (١٠٧) الجاحظ ، التبصر بالتجارة ، ١٤ .
- (١٠٨) نفسه ، ١٩ .
- (١٠٩) البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢١٩ .
- (١١٠) نفسه ، ١٠ ، ٣٢٦ .
- (١١١) نفسه ، ٩ ، ١٨٠ .
- (١١٢) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٣٩٥ .
- (١١٣) نفسه ، ٣ ، ٤٠٣ .
- (١١٤) العقد الفريد ، ٨ ، ٢٥٣ .
- (١١٥) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٢ ، ٣٠٤ .
- (١١٦) نفسه ، ٣ ، ١٧٧ .
- (١١٧) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٤٤٧ ؛ والملجم : القماش الذي سداه يرسم ولحمته من غيره : ابن الأثير ، مجد الدين أبي السعادات الجزري (ت ٦٠٦هـ) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمد الطناحي ، طاهر الزاوي (القاهرة ، دار أحياء الكتب ، ١٩٦٣م) ، ج ٥ ، ٣٠٧ .
- (١١٨) البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢٥٨ .
- (١١٩) العقد الفريد ، ٦ ، ٣٩٦ .
- (١٢٠) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٣٩٩ .
- (١٢١) نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٧٧ .
- (١٢٢) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٤٨م) ، ج ٥ ، ٨٨ .
- (١٢٣) الصفار وفهد ، أبتسام مرهون ، بدوي محمد ، الأحذية والنعال ، (النجف مطبعة النعمان ، ١٩٧٣م) ، ٤٣ .

- (١٢٤) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ١ ، ٢٤٩ .
- (١٢٥) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢٩٨ .
- (١٢٦) التتوخي ، المستجاد ، ١٠٦ .
- (١٢٧) المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ) ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، (القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، ١٣٠٣هـ) ، ٢ ، ٤٦٦ .
- (١٢٨) نشوار المحاضر ، ٤ ، ١١٨ - ١٤٩ .
- (١٢٩) الهمذاني ، محمد عبد الملك (ت ٥٢١هـ) ، تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق البرت يوسف كنعان ، (بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٥٨م) ، ٣٨ ؛ التتوخي ، نشوار المحاضرة ، ٤ ، ١٦٣ .
- (١٣٠) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ١٣٠ .
- (١٣١) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢١٥ - ١٠ ، ٣٣٨ .
- (١٣٢) نفسه ، ٩ ، ٩٩ .
- (١٣٣) نفسه ، ١٠ ، ٢١٦ .
- (١٣٤) نفسه ، ٥ ، ١٧٨ .
- (١٣٥) التتوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٢٠ .
- (١٣٦) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ٣٣٤ .